

لعل القليل منا يتذكر أن المرشح الحالي لمنصب نائب الرئيس عن الحزب الديمقراطي، السيناتور جوزيف بايدن، كان قد انسحب من سباق الرئاسة الأميركية للعام 1988، بعد أن ذاعت فضيحة مفادها أن مقتبسات من أحد خطبه البليغة، كانت مسروقة من خطبة قديمة لزعيم العمال البريطاني نيل كينيك دون الإشارة إلى ذلك، مما اضطر السيناتور بايدن في نهاية الأمر إلى إيقاف حملته الانتخابية، في أشهر قصة فشل سياسي عرفها التاريخ الأميركي بسبب الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية. وحيث أن المرشح السياسي في الولايات المتحدة يكون قابلاً للتعرية الكاملة من قبل الصحفيين الذين لا هم لهم سوى نبش تاريخ كل مرشح سياسي - تماماً كما يفعلون الآن مع المرشحة لمنصب نائب الرئيس عن الحزب الجمهوري - فقد طالت الملاحقة الإعلامية تاريخ السرقات الفكرية عند بايدن في مراحل دراسته، حتى توصلوا إلى أحد أساتذته في المرحلة المتوسطة الذي قال إن بايدن سبق أن قدم له بحثاً مسروقاً حين كان طالباً عنده، وهي تهمة لم ينفها السيناتور

وبطبيعة الحال أصبحت فضيحة سرقات بايدن الفكرية، نكتة الموسم بالطريقة الكوميديّة الأميركية اللاذعة. ومما لا يزال عالقاً في ذاكرتي، أن المعلق الكوميدي الساخر، جوني كارلسون، بعد أن أمتع مشاهديه بسخرية سياسية منتظرة في برنامجه الليلي الشهير، **The Tonight Show**، ختم طرفة السياسية بقوله «من فاته شيء من نكات الليلة، فسوف يستمع إليها في مجلس الشيوخ غداً، من قبل السيناتور بايدن!» عادت إلي ذاكرتي طرف بايدن هذه، حين استوقفني مقال قبيل أيام في جريدة عربية، تحدث فيه الكاتب عن مطالبة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة الرئيس السوداني، ولدهشتي أن المقال

المنشور لم يكن سوى نقل حرفي من مقال لكاتب هذه السطور نشر في هذه الصفحة قبله بأيام قليلة! وعلى رغم أن الكاتب أشار إليّ إشارة عابرة في ثنايا حديثه، إلا أنه لم يذكر أن مقاله المنشور كان مقتبساً برمته! عبتاً طالبت المسؤولين في الجريدة عبر رسائل إلكترونية، بمن فيهم رئيس التحرير الذي كنت أحترم مهنيته الصحافية، التي ظننت أنها سوف تدعوه إلى التنويه عن السرقة الفكرية في جريدته، أو الاعتذار إليّ شخصياً عبر رسالة إلكترونية في أقل الأحوال، فلم يفعل.

وواقع الأمر أن أفكار المرء ونتاجه الذهني، لا تقل قيمتها عند المفكر والكاتب، عن قيمة البضاعة النفيسة عند التاجر، وكما أن السلطات تحفظ للتاجر ممتلكاته بموجب التشريعات المكتوبة، فإن الحاجة إلى حماية أفكار المفكر أو الكاتب يجب ألا تقل عن مثلتها المتعلقة بحماية الممتلكات الشخصية. ذلك أن الحقوق الفكرية في العالم العربي غالباً ما تضيع بسبب نقص التشريعات الخاصة بحمايتها من ناحية، وعدم الحرص على تطبيق التشريعات المتعلقة بها من ناحية أخرى. ومع انتشار المدونات والمواقع الإلكترونية فإن هناك حاجة ماسة اليوم لوضع تشريعات على مستوى العالم العربي، نحمي بها حقوقنا الفكرية من لصوص الكلمة، لأن الأمر كما هو معلوم «من أمن العقوبة أساء الأدب»!

\* حقوقى دولى